

تم تأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأيرانيين في خارج البلاد عام 1991 تحت عنوان «شؤون المتخصصين» في مكتب ممثلية الجمهورية الإسلامية الأيرانية في منظمه ، الأمم المتحدة (نيويورك) و تم التعريف به لدي مختلف الوزارات و أصبحت هذه الممثلة المرجع والأساس للاتصال بالأيرانيين في خارج البلاد وبعد ذلك أي في جويلية من عام 1994 و حتي نهاية عام 1996 إنتقل ادارة «شؤون المتخصصين» إلي ايران و أصبح تحت إشراف مستشاري وزير شؤون الخارجية و من عام 1997 و لغاية أواسط عام 1999 أصبح تحت إشراف مساعدية التعليم والبحوث التابعة لوزارة الخارجية.

عدم وضع الخطوط العامة والتنسيق اللازم بين الأجهزة المعنية تجاه شؤون الأيرانيين في الخارج و عدم إيلاء الأهمية للأنتفاع من قدرات و إمكانيات الأيرانيين المقيمين بالخارج و إشراكهم في تنمية البلاد قد مهدت الأرضية لأدارة و ترشيد الأمور عبر تشكيل المجلس الأعلى و من هذا المنطلق و في إجتماع مجلس الوزراء الذي إنعقد بتاريخ 2000/9/2 وافقت الحكومة علي تشكيل «المجلس الأعلى لشؤون الأيرانيين بالخارج» و أوكلت شؤون الأمانة العامة له إلي وزارة الشؤون الخارجية و بعد إحالته علي اللجنة السياسية للحكومة و دراسته من قبل اللجنة المذكورة تم إقراره تحت رقم 22355/ت/28798 بتاريخ 2003/12/4 علي أساس إقتراح مقدم من وزارة الشؤون الخارجية و إستناداً إلي المادة 138 من دستور البلاد قد أسند رئاسته إلي رئيس الجمهورية و أمانته إلي وزير الخارجية و استقرت الأمانة العامة للمجلس بوزارة الشؤون الخارجية. و بناءً علي هذا القرار تم إسناد رئاسة المجلس إلي رئيس الجمهورية و عضوية 8 وزارات هي (الشؤون الخارجية، الداخلية ، الثقافة و الإرشاد الإسلامي، الأقتصاد و المالية ، التربية و التعليم، العلوم والبحوث و التقنية، العمل والشؤون الاجتماعية ، الصحة و العلاج و التعليم الطبي) و منظمتين هما (الأذاعة و التلفزه و مركز مشاركة شؤون المرأة). و في هذا الصدد قام مجمع تشخيص مصلحة النظام في إجتماعه الطارئ بتاريخ 2004/1/8 بدراسة السياسات العامة للخطة الخمسية

التنمية الرابعة للبلاد و أكد علي ضرورة تقوية الهوية الإسلامية ، الإيرانية بما فيها اللغة الفارسية للأيرانيين المقيمين في خارج البلاد و تسهيل مشاركتهم في تنمية البلاد علي مختلف السطوح.

و في أول إجتماع للمجلس الأعلى لشؤون الأيرانيين المقيمين في خارج البلاد برئاسة الرئيس الأيراني السابق تمت المصادقة علي النظام التنفيذي للمجلس العالي لشؤون الأيرانيين المقيمين بالخارج و ذلك بتاريخ 2004/3/5 . و استناداً إلي هذا النظام فإن المجلس الأعلى يحتوي علي أربعة فرق عمل تخصصية هي: القانونية و القنصلية، التعاون العلمي والتعليمي، الثقافي والأعلامي، الأقتصادي و الأستثمالي والتجاري. وقد أحيل رئاسة فرق العمل التخصصية هذه إلي أربعة وزراء و هم حسب الترتيب (وزير الخارجية، وزير العلوم، وزير الثقافة والأرشاد الإسلامي و وزير الأقتصاد والمالية كذلك تم تحديد أعضاء كل فريق من الفرق الأربعة المذكورة أعلاه. و استناداً إلي قرار مجلس الوزراء رقم 11028/ت/34934 . بتاريخ 2006/5/9 و مع تعديل الفقرة (2) من القرار السابق تم نقل الأمانة العامة للمجلس من وزارة الخارجية إلي رئاسة الجمهورية.

اهم وظائف المجلس الأعلى لشؤون الأيرانيين بالخارج:

١ -دراسة و إقرار السياسات والخطوط العريضة الخاصة بالأيرانيين

المقيمين بالخارج

٢ -إتخاذ التدابير اللازمة للتعامل الأكثر إيجابية مع الأيرانيين المقيمين

بالخارج

٣ -دعم الحفاظ علي هوية الأيرانيين المقيمين بالخارج.

٤- دعم و حماية الحقوق الحققة للأيرانيين في مختلف المجالات الأجتماعية و الأقتصادية و غيرها من المجالات الأخرى.

٥- تسهيل و زيادة تعزيز الحضور الفاعل للأيرانيين المقيمين في خارج البلاد في الساحات الأقتصادية و الأجتماعية في داخل البلاد و في شتي مجالات الأعمار و النهوض بالبلاد .

٦- تنسيق و ترشيد السياسات التنفيذية لمختلف الأجهزة في داخل البلاد بغية تقديم الخدمات للأيرانيين المقيمين بالخارج.

٧- تسهيل و توطيد أواصر علاقة الأيرانيين المقيمين بالخارج مع الداخل عن طريق تقديم المقترحات لسن القوانين الضرورية و إقرار الأحكام المناسبة لها.

و بهدف القيام بالتنسيق اللازم بين فرق العمل المختلفة ، فإن للمجلس الأعلى أمانة عامة تقوم و حسب وظائفها المحددة بمتابعة الأمور التنظيمية و إقامة الأتصال بين الأيرانيين المقيمين بالخارج مع المجموعات الداخلية والأجهزة الرسمية و متابعة تكوين أطر العمل و التمهيد للأستفادة الأمثل من القدرات و الأمكانيات الفنية ، الأدارية ، العلمية ، إحلال الأتصالات بما فيها تنظيم امور الرساميل للأيرانيين المقيمين بالخارج و دمجها في معادلة عملية التنمية الداخلية بما فيها توسيع رقعة العلاقات مع الدول الأخرى تعد كلها ضمن الأهداف الرئيسية للمجلس الأعلى لشؤون الأيرانيين المقيمين بالخارج.

و عليه فإن الأمانة العامة للمجلس الأعلى تقوم بإستلام و إحالة مشاكل الأيرانيين المقيمين بالخارج إلي أمانة فرق العمل المتشكلة و تقوم الأخيرة بدورها في الأستفادة من قدراتها المتاحة و سائر اعضاء فرق العمل في حل المشاكل المطروحة و بعد دراستها ، تضع الآليات و الحلول المناسبة و تقترحها علي الأمانة العامة للمجلس الأعلى. بعدها تطرح النتائج التي توصلت بها فرق العمل علي إجتماعات مجلس التنسيق لأمناء فرق العمل المتشكلة من نائب رئيس

الجمهورية في المجلس الأعلى ، أمين المجلس الأعلى و أمناء فرق العمل الأربعة و مساعد وزير العدل و بعد إقرارها تحال إلي إجتماعات المجلس الأعلى للأيرانيين المقيمين بالخارج قصد إقرارها والجدير بالذكر أن لائحة تشكيل فريق العمل القضائي برئاسة وزير العدل تم وضعها علي جدول أعمال المجلس الأعلى في إجتماعه المقبل . من هذا المنطلق فإن المسائل القضائية تبت حالياً من قبل المساعد الدولي لوزارة العدل.

أعضاء فريق العمل الاقتصادي، الأستثمالي والتجاري:

أن أعضاء فريق العمل يتشكل من وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية، وزارة التجارة ، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية، البنك المركزي والغرفة التجارية والصناعة والمناجم الأيرانية. كذلك بناءً علي طلب أمين فريق العمل و إقراره من قبل أمين المجلس الأعلى لشؤون الأيرانيين تم إلحاق أعضاء جدد إلي فريق العمل بصفتهم أعضاء أصليين وهم : وزارة الصناعة والمناجم، مساعد وزارة العلوم لشؤون التقنية والبحوث و مساعد رئاسة الجمهورية لشؤون التكنولوجيا.

وظائف فريق العمل الاقتصادي، الأستثمالي والتجاري:

١- تشجيع الأيرانيين المقيمين بالخارج علي التعاون بما فيهم النخبة الأيرانية المتواجدة في الخارج واستقطاب رؤس أموال الأيرانيين عبر وضع الخطوط العريضة ووضع الأستراتيجيات اللازمة بغية دعم تصدير السلع والخدمات الفنية والهندسية الأيرانية إلي الأسواق العالمية.

- ٢- تنظيم جدول أعمال الأتتماع و ادارة وتسيير أعمال فريق العمل الأقتصادي والأستثمالي والتجاري.
- ٣- دراسة أرضيات التعاون الأقتصادي للأيرانيين بغية تشجيعهم علي الأستثمار في داخل البلاد و تقديم التسهيلات اللازمة في هذا الأطار.
- ٤- القيام بإيصال المعلومات والأتصال بالمستثمرين، أصحاب الصناعات والتجار الأيرانيين المقيمين بالخارج عبر الأمانة العامة وممثليات الجمهورية الإسلامية الأيرانية بالخارج.
- ٥- وضع برنامج منظم لزيارة الأيرانيين المقيمين بالخارج والراغبين لزيارة المشاريع العمرانية والأقتصادية والصناعية في البلاد بصورة فردية او جماعية.
- ٦- دراسة الطرق المتبعة من قبل سائر الدول الأخرى في كيفية الأستفادة من القدرات الأقتصادية لمواطنيهم المغتربين.
- ٧- المساعدة في تشكيل الأتتماعات والندوات الأقتصادية في داخل و خارج البلاد و ذلك بحضور الأيرانيين و بالتنسيق مع الأجهزة المعنية .
- ٨- تهيئة و توفير أطر المشاريع المناسبة بهدف تشجيع و تعزيز النشاط الأقتصادي للأيرانيين المقيمين بالخارج بغية توجيههم إلي المراكز المعنية في داخل البلاد.
- ٩- التعاون مع المجلس التنسيقي للعلاقات الأقتصادية الخارجية، وزارة الخارجية و سائر الأجهزة الأقتصادية و مراكز التشجيع و دعم عملية إستثمار المحافظات.
- ١٠- معرفة القطاعات العامة والخاصة في داخل البلاد والراغبة بالمشاركة مع الأيرانيين المقيمين بالخارج و ربط العلاقة بينهما.

- ١١ - إيصال الأعلانات الخاصة بعقد الندوات والأجتماعات الاقتصادية والتجارية إلي الأيرانيين المقيمين بالخارج في آجالها المحددة.
 - ١٢ - الأستفادة والتمتع من قدرات و إمكانيات الأيرانيين بغية تسيير و تطوير البرامج الاقتصادية للبلاد .
 - ١٣ - إعلام كل ما استجد من القوانين والأحكام والأوامر التعميمية المتعلقة بالأستثمار والمشاركة في الأمور الاقتصادية إلي الأيرانيين.
 - ١٤ - المساعدة في حل المشاكل الجمركية للأيرانيين في إطار الوظائف و بمساعدة الأجهزة المعنية.
 - ١٥ - تشجيع الأيرانيين للتعاون في إقامة المعارض التجارية والصناعية بغية التعريف بقدرات القطاعات الصناعية للبلاد إلي سائر الدول الأخرى و ذلك عن طريق تفعيل الأيرانيين المقيمين بالخارج و بالتعاون مع المنظمات المعنية .
 - ١٦ - التعاون والتنسيق مع الأجهزة العضوة في المجلس في مجال الشؤون الاقتصادية للأيرانيين.
 - ١٧ - تنفيذ كافة الأمور المعنية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى في إطار وظائف عمل الفريق.
 - ١٨ - المساعدة في حل مشاكل الأيرانيين بالتعاون مع الأجهزة المسؤولة و في إطار وظائف فريق العمل والقوانين والأحكام المعنية.
- أن وزير الأقتصاد و المالية يترأس فريق العمل الأقتصادي، الأستثماني والتجاري و أن الأمانة العامة لفريق العمل هذا مستقر في محل هيئة الأستثمار والدعم الأقتصادي والفني الأيراني.